# توصيات مؤتمرات

# مجمع اللّغة العربيّة

# في الأردن

# توصيات ندوة مشرفي اللغة العربية

## ١٩٧٩م

واستقرّ النقاش على التوصيات التالية:

**١- ما يلتزم به المُشْرِفون والمعلمون في المدارس والمعاهد :**

١- الالتزام باللغة العربية الفصيحة في التدريس والتخاطب، من قِبَل مدرّسي جميع المواد، ومن قِبَل العاملين في حقل التربية.

٢- توجيه المدارس إلى الاهتمام بإقامة النوادي، وتعزيز النشاطات اللامنهجية، وجعل اللغة الفصيحة لغة التخاطب والتعامل فيها، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الطلاب للمشاركة في الإذاعات المدرسية، وفي كلمات الصباح.

٣- الاهتمام بمكتبة المدرسة، ودعم التعاون بين معلم اللغة العربية ومعلم المكتبة في تزويد المكتبة بالكتب المناسبة لمختلف الأعمار، وتشجيع المعلم والطالب على المطالعة والاستزادة من المعرفة، وإيلاء عناية خاصة بأدب الطفل.

**٢- توصيات إلى وزارة التربية والتعليم :**

١- العمل على أن يتمّ تدريس اللغة العربية بجميع موادها من خلال نصوص أدبية جيدة، من أجل تربية الذوق، والنظر إلى اللغة العربية باعتبارها وحدة متكاملة.

٢- ربط تدريس اللغة العربية بتراث الأمة الحضاري، وتوظيف اللغة للاستجابة لحاجات العصر الحضارية.

٣- أن تُوْلِيَ الوزارة اهتمامًا خاصًا بالمرحلة الابتدائية، من حيث توفير المعلمين المؤهَّلين لتدريس اللغة العربية، وتخصيص إشراف منفصل لهذه المرحلة.

٤- أن تلتزم الوزارة بالمصطلحات التي تصدر عن مجمع اللغة العربية الأردني، وعن اتحاد المجامع العلمية واللغوية العربية، فتدخلها في الكتب المدرسية.

٥- العمل على تحسين الظروف المادية والعلمية والنفسية لمعلم اللغة العربية، ومعاملته معاملة معلمي الندرة.

٦- الاهتمام بالخط العربي، وتدريسه في معاهد المعلمين، وفي الدورات التدريبية للمعلمين، لكي يتمكّن المعلمون من تعليمه لطلابهم – ولا سيما الرقعة والنسخ - بأسلوب صحيح.

٧- عقد دورات لمعلمي العربية، لرفع مستواهم العلمي والثقافي والمهني.

٨- تأليف لجنة متابعة في الوزارة للإشراف على تنفيذ هذه التوصيات، وتتعاون معها لجنة المتابعة في المجمع.

**٣- توصيات أخرى :**

١- عقد امتحان للطلبة الجُدُد في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في اللغة العربية، واعتبارها مادة أساسية في جميع التخصصات؛ وكذلك عقد امتحان عند التخرّج، وربط تخرُّج الطالب بنجاحه في هذا الامتحان. ويترتب على هذا أن تكون العربية مادة أساسية في جميع سني الدراسية الجامعية، وفي جميع الفروع العلمية والإنسانية.

٢- تـأليف لجنـة مشـتركة: مـن مجمـع اللغـة العربيـة، ووزارة التربيـة والتعليم، والجامعتين الأردنيتين، لإجراء دراسات وبحوث لِتَلَمُّس مشـكلات تـدريس اللغـة العربيـة، والعمـل علـى وضـع الحلـول المناسبة لها اعتماداً على ما تُسفِر عنه هذه الدراسات والبحوث مـن نتائج.

٣- اهتمام أجهزة الإعلام المختلفة بأدب الطفولة، بحيث تكون بـرامج الأطفال متلائمـة مـع نمـو الطفـل، ومرتبطـة، في الوقـت نفسـه، بالتراث وبحاجات المجتمع والطفولـة؛ والحـرص علـى أن تكـون جميع برامج الأطفال في الإذاعـة والتلفزيـون ناطقـة باللغـة العربيـة الفصيحة.

**٤- توصية خاصة :**

لما كان خريجو كلية العلوم في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك - ومثلـهما أيضًا الجامعات العربيـة كلّهـا - ينتقلـون مـن الجامعـة إلى تـدريس العلـوم في المدارس الثانوية؛ ولما كان التعليم كلّه في المرحلة الثانوية يـتمّ باللغـة العربيـة وليس بأية لغة أجنبية، فقد آن الأوان لتدريس العلـوم كلـها في الجامعـة باللغـة العربية كذلك، لكي يَسْهُل على الخريجين بعدئذ تدريسها بالعربية.

## توصيات ندوة الازدواجية في اللغة العربية

## ١٩٨٧م

١- الاهتمام بالنحو العربي، وتيسير أساليب تدريسه، لتقريبه إلى الطلاب.

٢- تحرير الكتب المدرسية المقررة تحريرًا لغويًا يبرئها من كل خطأ لغوي أو طباعي.

٣- جعل اللغة الفصيحة لغة التعليم في جميع المراحل التعليمية في كل المقررات الدراسية، وأن يحرص كل معلم مهما كانت المواد التي يدرسها، على سلامة اللغة العربية تدريسيًا وحوارًا وكتابة.

٤- إعداد المدرسين الأكفاء إعداد جيدًا، ومتابعة تأهيلهم وتدريبهم على التعليم باللغة العربية الفصيحة.

٥- إيجاد الحوافز التشجيعية لمدرسي اللغة العربية في المدارس والجامعات ولكل من يهتم باللغة العربية في مجال عمله، ويجيدها لفظًا وكتابة.

٦- الحدّ من طغيان اللغات الأجنبية على اللغة العربية، ومزاحمتها لها والتوصية بألا يبدأ تعليم اللغات الأجنبية إلا مع بداية الصفوف الإعدادية لأن تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية يدخل الضيم على اللغة القومية من ناحية ويؤثر تأثيرًا سلبيًا على اتجاهات التلاميذ في هذه المرحلة.

٧- توجيه الدراسات اللغوية نحو دراسة اللغة الفصيحة، ووضع البرامج

التي تجعل منها لغة مكتسبة في حياة الناس لا لغة مستعملة.

٨- تشجيع كليات التربية والآداب والشريعة على اعتماد مشروعات ينفذها طلبتها تهدف إلى معالجة الأمية ونشر اللغة العربية الفصيحة وتعزيز استعمالها في أوساط المعلمين والإعلاميين وأئمة المساجد والوعاظ والخطباء.

٩- جعل إتقان الفصيحة شرطًا في كل تعيين لوظيفة إدارية أو حكومية.

١٠- وضع معجم في ألفاظ الحياة الحضارية يعتمد الشائع، ما كان له أصل في الفصيحة أو ما كان معربًا على قياسها، أو مستخرجًا من مواد المعجم القديم.

١١- تعريب التعليم الجامعي في جميع مجالاته ومستوياته، واستخدام المعجمات التي أقرتها المجامع اللغوية العربية ومؤتمرات التعريب في إطار برنامج شامل لتعريب التعليم الجامعي.

١٢- إنتاج مسلسلات تلفازية وإذاعية باللغة الفصيحة لتعليم المبتدئين، وأخرى لغيرهم من الخاصة والعامة، حتى ينتشر النمط اللغوي السليم ويشيع على ألسنة الناس. والحد من إذاعة المسلسلات والبرامج باللغات العامية، سواء أكانت أردنية أم غيرها.

١٣- التزام وسائل الإعلام المتنوعة باللغة الفصيحة في كل ما تقدمه للناس.

١٤- تعيين منشئ لغوي أو أكثر في كل دائرة من دوائر الصحافة والإعلام يتولى مراجعة نصوص البرامج الإخبارية والثقافية وغيرها لضبطها قبل إذاعتها، وكذلك تعيين منشئين لغويين في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية والخاصة يتولون ضبط التقارير والمراسلات التي تصدر عنها.

١٥- تعريب اللافتات وأسماء المحال، وكل وجوه الإعلان.

١٦- تصميم برنامج شامل لمحو الأمية، قد يكون من بعض وجوه تنفيذه أن تعلم البنات أمهاتهن، ويعلم الأبناء آباءهم، وقد يكون من لوائحه أن يعلم كل متخرج في المدرسة، وكل متخرج في الجامعة عشرة أشخاص.

١٧- تعيين لجنة لمتابعة هذه التوصيات مع الجهات ذات العلاقة وجعلها مادة للحوار والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لاستصدار التشريعات الرسمية التي تكفل تنفيذها.

## توصيات ندوة «منهجية وضع المصطلح العربي وسبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته»

## ١٩٩٣م

١- اعتبار ما ورد بخصوص منهجية وضع المصطلح العلمي العربي في ندوة الرباط عام ١٩٨١ الأساس الذي ينطلق منه تطوير هذه المنهجية، وتجميع ما استجد بهذا الصدد في البحوث والأوراق التي قدمت للندوة الحالية وإضافته إليها، والعمل علي تحرير الحصيلة وطباعتها في كراسة واحدة تمهيداً لعرضها على مؤتمر التعريب السابع الذي سينعقد في الخرطوم قبيل نهاية هذا العام.

٢- مكتب تنسيق التعريب بالرباط هو الجهة التي يقع على عاتقها العبء الأكبر لتجميع المصطلحات وإحصائها وتصنيفها وإعدادها للمراجعة والمناقشة ونشرها. وتتلخص مهام المكتب بهذا الصدد في:

أ- تجميع المصطلحات من مظانها المختلفة: من المجامع اللغوية والهيئات العلمية المتخصصة ومن الأفراد والكتب و المؤلفات ومساردها والمترجمات التي تصدر بالعربية وغير ذلك.

ب- تنسيق هذه المصطلحات وتصنيفها وتخزينها في الحاسوب.

ج- يعهد المكتب بهذه المصطلحات إلى لجان متخصصة لمراجعتها وتعديلها وتوحيدها.

د- يوزع هذه المصطلحات على المجامع اللغوية والهيئات العلمية والجامعات لمناقشتها وإقرارها وإعادتها إليه.

هـ- ينظم المكتب هذه المصطلحات في مجموعات وينشرها في شكل معاجم متخصصة.

و- للمكتب أن يشكل لجانًا متخصصة لوضع عمل أو إتمامه أو تدقيق مشروع معجم.

لذلك كله يجب دعم مكتب التنسيق بالإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية لتمكينه من القيام بمهمته على خير وجه.

٣- تدريس المصطلحية وتقنياتها كمتطلب تخرج في كل كلية من كليات الجامعات، ويتناول الوسائل المختلفة لوضع المصطلح المناسب والصحيح، كما يتناول كذلك ترجمة النصوص العلمية العربية واستعمال الآليات والتقنيات المعلوماتية وكل ما يهيئ الطالب للتمكن من الأداء العلمي السليم باللغة العربية.

٤- اقتراح لتحديد منهجية لتوحيد المصطلح بطريقة عملية تقويمية ترتكز على أربعة عناصر، هي:

أ- الاطراد والشيوع

ب- يسر التداول (قلة حروف الكلمة الواحدة)

ج- الملاءمة (تفرغ المصطلح الى ميادين مختلفة)

د- التوليد (كثرة الاشتقاق من المصطلح)

على أن يتفق على مقياس لرصد درجات لكل عنصر، ويختار المصطلح كمصطلح موحد على أساس تلك الدرجات، ويتكفل مكتب تنسيق التعريب بتقديم مشروع في هذا الشأن لمؤتمر التعريب السابع لدراسته وإقراره.

٥- وضع مخطط مصطلحي مقيد زمانًا واختصاصا، الغاية منه سد الحاجات العاجلة والمتوسطة المدى والآجلة ومواكبة العصر ومتطلباتها. ويتكفل مكتب تنسيق التعريب بتنفيذ ذلك.

٦- بناء المكتبة العربية العلمية الجامعية لتكون سندًا لوضع المصطلح العربي الموحد، ولدعم البحث العلمي والتدريس والتأليف بالعربية.

٧- إصدار مجلة بيبلوغرافية عربية غايتها التعريف بانتظام بكل ما يصدر من بحوث ودراسات ومؤلفات ومؤتمرات وندوات سعيًا إلى دعم التعاون العلمي بين المؤسسات العربية العلمية، وتجنبًا لتكرار الأعمال وتضارب المقاصد. ويتكفل مركز التعريب والترجمة والنشر بدمشق بإعدادها وطباعتها ونشرها وتوزيعها.

٨- استقراء الأمهات من المؤلفات التراثية، والتعمق في آرائها ونظرياتها ومصطلحاتها القويمة المبررة للاستفادة منها في وضع المصطلح العلمي العربي المعاصر.

٩- ضرورة استعانة المؤسسات العلمية العربية المعنية بالمصطلح العربي الموحد بكل الوسائل والآليات التقنية وما لها من منهجيات في معالجة المصطلحات وتوحيدها ونشرها وتطبيقها في البحث والتدريس والتأليف ويتكفل مكتب تنسق التعريب بذلك.

١٠- معاملة المصطلح معاملة مادة حضارية أساسية حتى تفتح لها الأبواب في كل الوطن العربي، ويعلن عنها بكل وسائل النشر، ويترك لها الوقت حتى تثبت وجودها وملاءمتها وتفرض استعمالها.

١١- تفيد التجربة السورية والتجربة السودانية في تعريب التعليم في الكليات العلمية والتطبيقية على أساس التدرج سنة بسنة، نجاح هذا

الأسلوب، وهذا مثال واضح على أن متطلبات التطبيق مواتية، وأن الأمر يحتاج إلى حسم، والبدء في التطبيق تدريجيًا، ويعتبر كل ما وضعته المعاجم والمؤسسات العربية المتخصصة من مصطلحات الركيزة الأساسية لتطبيق التعريب.

ولما كان وضع المصطلح العلمي وتطويره وتوحيده لا يتأتى إلا من خلال الممارسة العلمية للتعريب، فإن المجتمعين يرجون من أصحاب القرار في الدول العربية إعطاء التوجيهات الضرورية حتى يكون التعليم الجامعي بفروعه العلمية المختلفة باللغة العربية إلزاميا.

١٢- حان الوقت للبدء في إعداد معجم جامع لما ورد في جميع المعاجم العلمية المتخصصة ليساعد المؤلفين والمترجمين ويعمل على الإسراع بالبدء بوضع معاجم دلالة أو معاجم معان لمختلف الفروع العلمية.

١٣- إنشاء مركز عربي على هيئة مصرف مشترك للمصطلحات يتضمن وسائل استقصاء وجمع كل ما يصدر في العالم من مصطلحات جديدة أولا بأول ويقوم بتوزيعها على المجامع اللغوية والهيئات العلمية لتعريبها وتعريفها، ويكون في المصرف وسائل تخزين وتوثيق تشمل جميع المصطلحات المعربة على مستوى الوطن العربي كله، ويمكن على هذا الأساس الاستفادة من تجارب المؤسسات العالمية للمصطلحات، ويتكفل بذلك مكتب تنسيق التعريب.

١٤- اقتراح بتشكيل لجنة بمجمع اللغة العربية الأردني لدراسة مشكلة كتابة الحروف الأجنبية والرموز العلمية بمقابلات عربي، والدعوة لعقد ندوة خاصة في أحد مجامع اللغة العربية لبحث هذه النتائج التي تتوصل إليها ومناقشتها. وتعرض تلك النتائج على مؤتمر التعريب بالسودان. كما يمكن أن تأخذ هذه اللجنة على عاتقها مسألة وضع

منهجية دقيقة للمختصرات العلمية.

١٥- لا يعهد بوضع المصطلحات العلمية إلا إلى مصطلحيين تتوافر فيهم الشروط الآتية:

أ- إجادة اللغة التي يترجمون منها أو ينقلون عنها.

ب- إجادة اللغة العربية.

ج- أن يكونوا متخصصين في العلم الذي يترجمون عنه.

د- أن يكونوا ممارسين عمليًا لعلوم اختصاصهم.

ه- أن تكونوا على دراية تامة بمفهوم المصطلح العلمي وأساليب وضعه في تخصصاتهم والتخصصات القريبة منها.

ويشارك في وضع المصطلح العلمي كذلك اللغويون المختصون والمترجمون الخبراء والمعلوماتيون والمستفيدون من المصطلح العربي وتطبيقه.

١٦- اعتباراً لتجربة مصرف المصطلحات بمجمع اللغة العربية الأردني في معالجة المصطلحات وتوحيدها، يرجى من المؤسسات العربية المتخصصة في وضع المصطلح العربي وتوحيده أن تتعاون مع المصرف المذكور حتى يصبح مركزًا عربيا للإعلام المصطلحي وحتى يحقق إنشاء شبكة عربية لا مركزية للمصطلحات وذلك في سبيل رفع مستوى العمل المصطلحي بشكل عام.

١٧- نشر جميع البحوث وأوراق العمل التي قدمت للندوة لتعميم فائدتها وبغية الرجوع إليها والاستعانة بها في التحضير لندوات ومؤتمرات قادمة.

١٨- إفساح الفرص للتعاون بين علماء المصطلحات العرب وزملائهم من الدول الإسلامية التي نشأت من تحلل الاتحاد السوفيتي السابق بحكم أن المصطلحية العربية ذات أهمية مباشرة لهذه الدول، وبحكم المعرفة الثرية التي اكتنزها علماؤها في مجال المصطلحية عمومًا وما استخرجوه من كنوز التراث العربي الثري لديهم.

## ندوة «اللغة العربية في المؤسسات الأردنية، واقعها وسبل النهوض بها»

## ٢٠٠٩م

**التوصيـــات :**

١- يؤكد المشاركون أهميةَ إصدار قانون لحماية اللغة العربيـة، كمـا هـو معمول به في كثير من دول العالم التي تحافظ علـى لغتـها، ويـأملون من السلطة التنفيذيـة والسـلطة التشـريعية اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لاستصدار الإرادة الملكية السامية بقـانون اللغـة العربيـة الـذي رفعـه مجمع اللغة العربية الأردني منذ سنوات إلى مجلس الوزراء.

٢- الترجمة رافد مهم من روافد المعرفة الإنسـانية، وعلـى وزارة الثقافـة والجامعـات الرسميـة والخاصـة ومجمـع اللغـة العربيـة الأردني والجمعيات الأردنية ذات العلاقة التعاون والتنسيق لوضع إسـتراتيجية وطنية متكاملة لبرنامج وطني للترجمة من العربية وإليها لمـا في ذلـك من إغناءٍ للغة العربية، وتيسيرِ سبل الإفـادة ممـا ينتجـه الآخـرون في حقول المعرفة المتعددة.

٣- النهوض باللغة العربية يحتاج إلى وضـع إسـتراتيجية لتخطـيط لغـوي شامل لنظامنا التعليمي في مراحله المتعددة، تشارك فيـه وزارة التربيـة والتعليم ووزارة الثقافة ومجمـع اللغـة العربيـة الأردني وأقسـام اللغـة العربية في الجامعات الرسمية والخاصة ومركز تنمية المـوارد البشـرية والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية والعلمية.

٤- الكفاءة اللغوية باللغة العربية مطلب قومي وحق من حقـوق المـواطن

العربي عامة والأردني خاصة، أكده الدستورُ الأردني والقوانينُ والتشريعاتُ المنبثقةُ عنه، ولتحقيقِ هذا يوصي المشاركون بأن يعمل مجمع اللغة العربية الأردني بالتعاون مع المختصين في الجامعات الأردنية في مجال القياس والتقويم ووزارة التربية والتعليم وديوان الخدمة المدنية، على **وضع امتحان الكفاءة اللغوية في اللغة العربية ليكون شرطًا للتعيين في المؤسسات العامة والخاصة، والقبول في الجامعات وكليات المجتمع**.

٥- يتوجه المشاركون بالتوصية إلى وزارة التربية والتعليم لإعادة النظر في عناصر المنظومة التربوية من حيث:

أ- **تطوير المناهج التعليمية والكتب المدرسية**، واختيارُ نصوصها بما يتلاءم والفئات العمرية لكل مرحلة، آخذين بعين الاعتبار الأسسَ النفسيةَ والفنيةَ والاستراتيجياتِ التعليميةَ المعتمدةَ في الكتب التعليمية العالمية لتنمية الذائقة الجمالية في وجوهها المختلفة: التشكيلية والموسيقية واللغوية، والاعتناء بإخراج هذه الكتب إخراجًا فنيًا رفيعًا باستعمال الصور والألوان وحسن الطباعة ليكون الكتاب مشوقًا للطالب.

ب- وضع معايير تربوية وعلمية ذاتِ **مستوى رفيع لاختيار المعلمين عند التعيين** لتوفير الكفاءات العلمية والتربوية القيادية في الميدان، واعتبارُ التعليم مهنةً كريمةً وليست وظيفةً عاديةً، والعملُ على توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين لخلق بيئةٍ تعليميةٍ متوازنةٍ ومستدامةٍ وتوفيرُ حياة كريمة لهم، ووضعُ تشريعات رسمية تعمل على تحسين أوضاع المعلمين الماديّة، حتى تغدوَ مهنة التعليم مطمحًا للمعلمين العاملين على خدمة أمتهم ولغتهم،

وتجعل من المعلم شخصية اجتماعية مرموقة ينظر إليه بإجلال واحترام.

ج- **تأهيل المعلمين في جميع مراحل التعليم تأهيلاً تربويًا وعلميًا ولغويًا كافيًا**، وعقد الدورات المستمرة لإطلاعهم على الأساليب المتجددة في التعليم.

د- **الإفادة من النظريات التربوية الحديثة ونظريات علم النفس اللغوي في تعليم اللغات وتحديث طرائق التدريس**، والإفادة مما تقدمه التقنية الحديثة من حاسوب وشبكة عنكبوتية من وسائل مهمة في تعليم اللغة العربية وتعلمها.

ه- **العناية بأساليب التقويم** والتركيز على قياس المهارات العقلية العليا من فهم واستقراء واستنتاج ومقارنة وتعليل وتحليل ونقد.

و- **الاهتمام بعملية الإشراف التربوي**، وأخذها على محمل الجد لتؤدي دورَها في إنجاح العملية التعليمية.

ز- **إلزام معلمي اللغة العربية ومعلمي المواد الدراسية الأخرى استعمال اللغة العربية السليمة** في أثناء التدريس إذ إن جميع معلمي المواد الدراسية هم معلمون للغة العربية، وتشجيع الطلاب على استعمال اللغة السليمة.

ح- **إعادة النظر في التشريعات والتعليمات التربوية** التي تأكد أثرها السلبي على العملية التعليمية التعليمة وبخاصة المتعلقة منها بالنجاح والرسوب.

ط- **زيادة العناية والاهتمام بالأنشطة المرافقة للمنهاج** وتشجيع الطلاب على المطالعة الحرة وتفعيل دور المكتبات المدرسية، والمشاركة في الإذاعة المدرسية والكلمات الصباحية ومجلات الحائط وغيرها.

ي- **أن يعمل مجمع اللغة العربية الأردني على وضع معجم مدرسي حديث لمرحلة التعليم العام**، وفق المنهجية الحديثة في وضع المعجمات، وأن يزود بالتعريفات والصور، ليكون هذا المعجم أداة تعليمية وتثقيفية ممتازة، وأن يخرج على شكل ورقي وإلكتروني، وأن ييسر المجمع الإفادة منه عن طريق وضعه على موقعه الإلكتروني.

٦- يتوجه المشاركون إلى رؤساء الجامعات الرسمية والخاصة باتخاذ القرارات اللازمة لجعل **اللغة العربية لغة التدريس والبحث العلمي في كل التخصصات الجامعية والارتقاء بمستوى خريجي طلبة أقسام اللغة العربية، وذلك من خلال**:

أ- تفعيل التشريعات التي نص عليها قانون الجامعات الأردنية فيما يتعلق بلغة التدريس وهي اللغة العربية.

ب- **التعريب ضرورة قومية وحتمية علمية** في ضوء تعدد مصادر المعرفة وتنوعها، وعلى الجامعات الرسمية والخاصة والجمعيات المدنية ذات العلاقة وبالتعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني وضع إستراتيجية وطنية لتعريب التعليم الجامعي، وإغناء المكتبة العلمية بالمصادر والمراجع. والإفادة مما تقدمه التقنية الحديثة، في مجال التعريب والترجمة، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية والأكاديمية المجزية لأعضاء هيئة التدريس وللمشتغلين في التعريب.

ج- **إنشاء بنك للمصطلحات بالتعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني** لتسهيل عملية التعريب والترجمة، وتزويد القائمين عليها بما يحتاجون إليه من مقابلات عربية لمصطلحات أجنبية.

د- **العمل على تطوير تدريس الترجمة الفورية** كمًّا وكيفًا بما يستجيب للحاجات الحالية والمستقبلية.

ه- **إضافة مادة إجبارية إلى خطة كل قسم من أقسام الكليات العلمية لدراسة الجهود التي بذلها العلماء المسلمون في كل حقل من الحقول العلمية**، وذلك لتحقيق هدفين، الأول: تعزيز الانتماء إلى حضارة هذه الأمة، والثاني إكساب الطالب مهارات لغوية وأسلوبية ومصطلحية تمكنه من المشاركة في نقل ما توصل إليه الفكر الإنساني في مجال تخصصه إلى اللغة العربية.

و- **إعادة النظر في خطط أقسام اللغة العربية لزيادة عدد الساعات المعتمدة** لمواد التخصص الإجبارية في اللغة العربية بما يحقق للطالب تحصيلاً كافيًا لإتقان مهارات اللغة العربية، والارتقاء بمستوى الخريجين. وربط منح الدرجة الجامعية الأولى بمعدل التخصص والعمل على توحيد هذه الخطط في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.

ز- **توجيه موضوعات رسائل الماجستير والدكتوراه في أقسام اللغة العربية إلى دراسة ما تواجهه اللغة العربية من مشكلات لغوية داخلية وخارجية**، وتأهيل جيل من الخريجين يتقنون التعامل مع تكنولوجيا المعلومات وحل المشكلات المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية وتطوير الحرف العربي بالتعاون مع الحاسوبيين لخدمة اللغة العربية تقنيًا وجعل الحاسوب مطواعًا للعربية في تدريسها واستنباط قواعد لغوية حديثة، وهذا يقتضي التعاون مع أقسام أخرى لها صلة وثيقة بذلك.

ح- **أن تكون الخطط الدراسية في العلوم اللسانية في أقسام اللغة العربية شاملة للفروع اللسانية المختلفة**، وأن تركز على النظرية

والتطبيق، ولا بد من إعداد الكوادر العلمية المؤهلة تأهيلاً تخصصيًا في الفروع اللسانية كافة، وذلك بابتعاث المتميزين من طلبة اللغة العربية إلى الجامعات الغربية العريقة في تدريس اللسانيات.

ط- **إعادة النظر في اللغة العربية، متطلبًا جامعيًا** في الجامعات الأردنية، من حيث أهدافها ومادتها وإخراجها وأساليب تدريسها، ومدى ملاءمتها لتخصصات الطلبة، وتحقيق الفائدة المرجوّة لرفع مستوى الأداء اللغوي لدى الطلبة.

ي- إعادة النظر في عدد ساعات مواد اللغة العربية التي تدرس في كليات الحقوق والشريعة في الجامعات الرسمية والخاصة والعمل على زيادتها بما يهيئ لطلبتها مستوى لغويًا عاليًا، لما لهذه الكليات من أثر في حياة المواطن من الناحية الدينية والاجتماعية.

٧- المؤسسات الإعلامية بأشكالها وأنواعها المتعددة وسيلة فاعلة في تعليم اللغة العربية وتعلمها إذا استخدمت استخدامًا صحيحًا وموجهًا، ويتوجه المشاركون في هذا المؤتمر إلى **جميع المؤسسات الإعلامية الصحفية والتلفازية والفضائية والإذاعات للعناية باللغة العربية واحترامها والرقي بمستواها، وذلك من خلال**:

أ- الاهتمام بإنتاج البرامج التلفازية الموجهة للأطفال لغة ومضمونًا وفنًا، بالاعتماد على تخطيط محكم ومشاركة جادة من خبراء لغويين وأدباء وعلماء ومخرجين أكفاء للوصول إلى نص جيد يمنح الأطفال والمستمعين والمشاهدين اكتساب مهارات لغوية عالية ومتعة أدبية وعلمية راقية وغيرها.

ب- التخلص من الازدواجية اللغوية، وذلك بالتخلي عن العامية والتركيز على اللغة العربية السليمة في كل ما تبثه وتنشره وتذيعه

هـذه الوسـائل مـن دعايـات وإعلانـات ومسلسـلات ولقـاءات ومقالات وبرامج متعددة.

ج- عقـد دورات لغويـة للعـاملين في هـذه المؤسسـات للارتقـاء بمستواهم اللغوي مما يمكنـهم مـن أداء عملـهم الإعلامـي علـى أحسن وجه، وذلك بالتعـاون مـع مجمـع اللغـة العربيـة الأردني وأقسام اللغة العربيـة في الجامعـات الرسميـة والخاصـة، واتحـاد الكتاب ورابطة الكتاب وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

د- الطلب إلى المؤسسات العامـة والخاصـة التـزام اللغـة العربيـة في مواقعهـا الإلكترونيـة وتشـجيع اسـتعمال اللغـة العربيـة في هـذه المواقع لما في ذلك مـن احتـرام للغـة العربيـة وتقـديم خـدمات أفضل للجمهور.

ه- دعوة دائرة المطبوعات والنشر ودائرة المكتبـة الوطنيـة إلى وضـع خطة يلزمان بها أي مؤلف تقديم ما يثبت أن كتابـه قـد خضـع إلى تحرير لغويٍ دقيق قبل إجازته وتصنيفه.

و- **تشكيل لجنة خاصة لشؤون «اللغة العربية والإعلام» بمجمـع اللغـة العربية الأردني**، يكون من مهماتها متابعة لغة الإعلام في الأردن، والتنسيق مع المؤسسـات الإعلاميـة لتحقيـق الارتقـاء المنشـود، وإنجاز معجم خاص بالإعلام ومصطلحاته، ودليل لغـوي مرشـد للكتّـاب والإعلامـيين في قضـايا الإمـلاء والنحـو والتراكيـب والمصطلحات الأجنبية.

٨- دعوة الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة إلى رفع مسـتوى اللغـة العربية في دواوينها ومخاطباتها ومراسلاتها والارتقاء بأسلوبها وخلـو تراكيبها من الأخطاء اللغوية، وهذا يتطلـب تعـيين محـررين لغـويين

ومنشئين ممن تتوفر فيهم القدرة والكفاءة اللغوية، والعمل على عقد الدورات اللغوية للعاملين فيها للارتقاء بمستواهم اللغوي.

٩- دعوة المؤسسات الإعلامية والتربوية والتعليمية والأكاديمية والدينية ومجمع اللغة العربية الأردني ووزارة الثقافة ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني لتنظيم حملة وطنية عامة لتوعية المواطنين باحترام اللغة العربية وبيان أهميتها في بناء الشخصية العربية ودورها في بناء المجتمع فكريًا وسياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا وعقديًا وتربويًا وحضاريًا.

## ندوة «اللغـة العربيـة في المرحلة الأساسية للصفوف الأربعة الأولى ومرحلة ما قبل المدرسة»

## ٢٠١٠م

١- يؤكد المشاركون أهميةَ التعليم في مرحلة ما قبل المدرسـة وأثـرَهُ البعيـد في اكتساب المهارات اللغوية الأولية لـدى الأطفـال، كمـا يؤكـدون مـا ذهب إليه الاتحادُ العالمي للطفولة المبكرة في وضع بـرامجَ ذاتِ جـودة عالية توفر للأطفال خبرات مناسبة، لغويًا وثقافيًا وإنمائيًا.

٢- يوصـي المشـاركون وزارة التربيـة والتعلـيم في الأردن ووزارات التربيـة والتعليم في الوطن العربي أن تعدّ مرحلة التعليم ما قبـل المدرسـة جـزءًا من التعليم الإلزامي.

٣- مراجعة المنهاج الوطني التفاعلي علميًا وتربويًا والاستراتيجيات التعليميـة وخاصة اللغويـة المعتمـدة في وزارات التربيـة والتعلـيم وقطـاع التعلـيم الخاص لهذه المرحلة لتعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات والتغلب علـى الصعوبات التي تواجه التعليم في هذه المرحلة.

٤- إعـداد منـاهج تعليميـة موحـدةٍ لجميـع ريـاض الأطفـال الحكوميـة والخاصة، ذات مستوى رفيع، يعدها ويشرف عليها خبراء من اللغـويين والتربويين المتخصصين في هذا المجال.

٥- وضع معاييرَ ذات جودة عالية لمحتوى الكتب الـتي توجـه للأطفـال في هذه المرحلة، والحرص على ضبطها ضبطًا كاملاً، وإخراجهـا إخراجًـا فنيًا رفيعًا.

٦- وضع معايير تربوية لاختيار معلمات رياض الأطفال تأخذ بالاعتبار تكوينهن ومهارتهن في استخدام اللغة العربية السليمة فيما يقدَّم للأطفال من أنشطة وخبرات منهجية، والتأكد من تحقيق هذا المعيار بوساطة المتابعة المستمرة، وأن تعمل وزارات التربية والتعليم على تطوير برامج تدريبية فاعلة تشمل جميع عناصر العملية التربوية في مرحلة ما قبل المدرسة وفي الصفوف الأربعة الأولى.

٧- العمل على أن تكون البرامجُ التعليمية للأطفال في وسائل الإعلام والتقنية الحديثة بلغة عربية سهلة ميسرة وسليمة.

٨- الإفادة من نظريات اكتساب اللغة والاتجاهات الحديثة في تعلم اللغة العربية وتعليمها عبر مواقف حية وطبيعية.

٩- اعتماد معايير تربوية وسلوكية ذات مستوى عال لقياس النتاجات التعليمية والسلوكية لدى الأطفال وتقويمها.

١٠- الاقتصار في مرحلة رياض الأطفال على اكتساب الأطفال مهارات اللغة الأم وعدم تدريسهم لغة أجنبية.

١١- توفير بيئة تربوية غنية ومتنوعة لتمكين الأطفال من تعلم اللغة العربية واستخدامها في مواقف الدرس والحياة بسهولة ويسر.

١٢- الأخذ بالاعتبار عند إعداد مناهج رياض الأطفال الأهداف التربوية المتوخاة من هذه المرحلة التي تتمثل في التهيئة اللغوية والنفسية والاجتماعية للمتعلم في المراحل اللاحقة.

**ثانيًا : اللغة العربية في الصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي :**

١- إعادة النظر في صياغة نتاجات تعليم اللغة العربية في الصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي على أسس علمية وتربوية متطورة.

٢- الاقتصار في الصفوف الأربعة الأولى على اكتساب الأطفال مهارات اللغة الأم وعدم تدريسهم لغة أجنبية.

٣- بناء برامج تدريب عالية المستوى للمدربين والمشرفين التربويين في مجال تعليم اللغة العربية بشكل عام، وتعليم القراءة بشكل خاص، تفيد من نظريات تعلم اللغة والاتجاهات الحديثة ذات الصلة.

٤- بناء اختبارات لغوية متدرجة للكشف عن المستويات القرائية للطلبة من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر.

٥- التوسع في استخدام المنحى التكاملي في بناء نصوص القراءة ومعالجتها، وتقويمها، وتدريب معلمي الصفوف الأربعة الأولى لإكسابهم المهارات المهنية اللازمة لذلك.

٦- عقد دورات تدريبية مكثفة متخصصة في القراءة لكل معلمي العربية، وأعضاء المناهج والمشرفين التربويين بقصد تعميق وعيهم بماهية القراءة ، وكيف تحدث لدى القارئ وطبيعة العلاقات القائمة بين القراءة ومهارات اللغة الأخرى، ومعرفة الاتجاهات والنماذج النظرية التي تفسر عملية القراءة باعتبارها عملية ذهنية أدائية معقدة.

٧- إعطاء مهارة الاستماع عناية أكبر في الصفوف الأربعة الأولى لكونها أداة التعلم الرئيسة في تحصيل العلوم والمعارف واستيعابها.

٨- إعادة النظر في الأناشيد والمحفوظات الواردة في كتب اللغة العربية في الصفوف الأربعة الأولى بما يتفق والأهداف المتوخاة من تعليمها، ودورها في التنمية اللغوية الشاملة لطلبة هذه المرحلة، والاهتمام بحفظ آيات من القرآن الكريم.

٩- ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال

مناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها، بقصد تطوير مدخلات تعليم اللغة العربية وعملياتها ومخرجاتها ووضع ما توصلت إليه من نتائج في متناول القائمين على مناهج اللغة العربية.

١٠- توسيع قاعدة إشراك الأهل في تنمية مهارات اللغة العربية لدى أبنائهم وتوفير الفرص التي تتيح لأبنائهم استعمال اللغة في مواقف حية وتطبيق البرامج اللازمة لتوثيق العلاقة بين البيت والمدرسة لتحقيق هذه الغاية.

١١- إعادة النظر في مناهج اللغة العربية للصفوف الأربعة الأولى من حيث النتاجات والمحتويات وأدلة المعلمين بما يتفق والمعايير الدولية في تصميم الكتب والمواد التعليمية ذات العلاقة على أن يتولى إعداد كتب اللغة العربية فريق واحد لمراعاة التسلسل والبنائية والتكاملية في ذلك باعتبار أن هذه الصفوف تمثل مرحلة نمائية ذات خصائص لغوية متقاربة، والتركيز على تعليم القيم وتعلمها بعيداً عن الأسلوب الوعظي.

١٢- وضع معايير تربوية وعلمية ذات مستوى رفيع في اختيار معلمي اللغة العربية بعامة ومعلمي الصفوف الأربعة الأولى بخاصة لخطورة الدور الذي يقوم به معلم اللغة العربية في هذه المرحلة.

١٣- التنسيق مع الجامعات الأردنية الحكومية لتصميم برنامج معلم صف لغة عربية لتدريس اللغة العربية في الصفوف الأولية من المرحلة الأساسية وفق أحدث الأساليب والاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة، وتزويد هذه الفئة من المعلمين بالكفايات المهنية لتعليم اللغة واستخدام التقانة الحديثة في تجويد عمليات تعلم اللغة وتعليمها.

١٤- الاهتمام بتدريس مادة الخط العربي في مراحل التعليم، والعناية بتنمية مهاراتهم في الكتابة الصحيحة والإملاء السليم.

١٥- العناية بأساليب التقويم والتركيز على قياس المهارات العقلية العليا من فهم واستقراء واستنتاج ومقارنة وتعليل وتحليل ونقد، والموازنة في ذلك بين العملية والنتائج.

١٦- تفعيل دور الإشراف التربوي في تقديم الخدمات الفنية لمعلمي اللغة العربية في الصفوف الأربعة الأولى للارتقاء بمستوى أدائهم في تحسين نوعية التعليم اللغوي.

١٧- إلزام معلمي اللغة العربية ومعلمي المواد الدراسية الأخرى استعمال اللغة العربية السليمة في أثناء التدريس وتقديم البرامج الإشرافية الخاصة بذلك ليسهم كل معلم من خلال موقعه في التنمية اللغوية الشاملة.

١٨- إعادة النظر في التشريعات والتعليمات التربوية التي تأكد أثرها السلبي على العملية التعليمية وبخاصة المتعلقة منها بالنجاح والرسوب.

١٩- توفير التمويل اللازم لإجراء البحوث العلمية في تنمية اللغة العربية واكتساب مهاراتها وأساليب تدريسها، وتقويمها، واعتبارها من أولويات البحث العلمي لدى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الأردنية.

٢٠- زيادة العناية والاهتمام بالأنشطة المرافقة للمنهاج وتشجيع الطلاب على المطالعة الحرة وتفعيل دور المكتبات المدرسية، والمشاركة في الإذاعة المدرسية والكلمات الصباحية ومجلات الحائط وغيرها.

٢١- استخدام استراتيجيات تدريسية للتعلم الإلكتروني مثل التعلم بالمشروع والتعلم التعاوني والتعلم بأسلوب حل المشكلة، تركز على العمليات التي يتم بها إنتاج المعرفة وبناؤها لمساعدة الطلبة في الاكتشاف والاستقصاء والبحث عن المعلومة، وتوفر لهم فرصًا لتطوير مهارات

التفكير الناقد والإبداعي وحل المشكلات، والتواصل الفعّال.

٢٢- الإفادة من التلفاز التربوي في تقديم دروس نموذجية يفيد منها المعلمون والطلبة وأولياء الأمور لتطوير عملية تعلم اللغة العربية وتعليمها. وختامًا فإن مجمع اللغة العربية الأردني يتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للباحثين وللمشاركين في هذا المؤتمر لما قدموه من بحوث ودراسات وأوراق عمل نوعية وجادة ولمناقشاتهم وملاحظاتهم التي أسهمت بشكل أو بآخر في تعميق الوعي بالقضايا والموضوعات التي تناولتها جلسات المؤتمر على مدار ثلاثة أيام والشكر موصول لكل من أسهم في التخطيط لهذا المؤتمر والعمل على إنجاحه وتحقيق أهدافه.

## ندوة «مؤتمر اللغة العربية ووحدة الأمة»

## ٢٠١١م

صدرت عن هذا المؤتمر التوصياتُ الآتية:

١- يؤكد المشاركون في المؤتمر دورَ اللغة العربية في الحفاظ على هويتنا العربية، وتوحيدِ الأمة العربية ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، وتحقيقِ التواصل بين أبنائها باعتبارها أساسَ القومية العربية، وعنوانَ الشخصية العربية وذاتيتَها الثقافية، ولِدَوْرِها في دعم التنمية المستدامة، وكونِها سبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة والتطور الاقتصادي والثقافي.

٢- تمثل اللغة العربية السليمة الركيزةَ الأساسيةَ لوحدة الأمة العربية ولأمنها القومي وتحديدِ هويتها، وبناءِ فكرها وحضارتها، ويتوجه المؤتمرون إلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على مستوى الوطن العربي للعمل على تجسيد هذه المفاهيم واقعًا ملموسًا في جميع جوانب حياة أمتنا العربية العلمية والعملية.

٣- تواجه اللغة العربية تحديات داخلية كثيرة في هذا العصر، عصر العولمة، تتجلى في مناهجها وطرق تدريسها ووسائلِ تعليمها وأساليبِ تقويمها، ورفعِ كفاية معلميها، وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم الرسمية والخاصة في الوطن العربي إعادةَ النظر في عناصر المنظومة التربوية والإفادةَ من النظريات التربوية الحديثة ونظريات علم النفس اللغوي في تعليم اللغات وتحديث طرائق التدريس، والإفادةَ مما تقدمه التقنية الحديثة من (الحواسيب وشبكات المعلومات) من وسائل مُعينة ومهمة في تعليم العربية وتعلمها.

٤- يدعو المشاركون إلى وضعِ سياسة لغوية قومية وسياسات وطنية متناسقة معها، وخططٍ لتنفيذها عن طريق برامجَ قوميةٍ ووطنية، تعالج قضايا اللغةِ العربية ذاتَ الأولوية في التوجه نحو مجتمعِ المعرفة واقتصادِ المعرفة، في الوطن العربي في مراحِلِه المتعددة، تشارك فيها وزاراتُ التربيةِ والتعليم ووزاراتُ الثقافة ومجامعُ اللغة العربية، وأقسامُ اللغة العربية في الجامعات العامة والخاصة، ومراكزُ تنمية الموارد البشرية، والمؤسساتُ الإعلامية، ومؤسساتُ المجتمع المدني الثقافيةُ والعلمية.

٥- يؤكد المشاركون أنّ الكفايةَ باللغة العربية مطلبٌ قوميٌ وحقٌّ من حقوق المواطن العربي، وقد أكدت ذلك دساتيرُ الدولِ العربية والقوانينُ والأنظمةُ المنبثقةُ عنها، ولتحقيق هذا يوصي المشاركون بأن تعمل مجامعُ اللغة العربية بالتعاون مع الجامعاتِ العربية ووزاراتِ التربيةِ والتعليم، ومؤسساتِ الخدمةِ المدنيةِ على وضعِ امتحانِ الكفايةِ اللغويةِ باللغةِ العربيةِ ليكون شرطًا للتعيين في المؤسسات العامة والخاصة والقبولِ في الجامعاتِ والمعاهدِ وكلياتِ المجتمع.

٦- تواجه اللغة العربية أزمةً لغويةً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وعليه يجب أن تتضافر جهودُ اللغويين وجهودُ الحاسوبيين لحلِّ المشكلاتِ التقنية التي تواجهها اللغة العربية في المجالاتِ المعجميةِ والصرفيةِ والنحويةِ والدلاليةِ والإملائيةِ وشكلِ الحرفِ العربي، وغيرِها لتتمكن من الدخول في نادي اللغاتِ العالمي، ولتؤدِّي دورَها في بناءِ الحضارة الإنسانية.

٧- يعد مشروعُ «**النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة**» الذي أقره قادةُ الأمةِ العربية في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الجامعة العربية سنة ٢٠٠٩، فرصةً ذهبية لخدمة اللغة العربية والنهوض بها

وإيلائِها اهتمامًا ورعايةً خاصة، باعتبارها وعاءً للفكر العربي والثقافةِ العربية، ولارتباطها بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا لتكونَ مواكبةً للتطور العلمي والمعرفي في عصر تكنولوجيا المعلومات، ولتصبحَ أداةَ تحديثٍ في وجه محاولاتِ التغريبِ والتشويه التي تتعرض لها ثقافتُنا العربية. ويهيب المشاركون في المؤتمر بالأمانةِ العامة لجامعة الدول العربية وبالمنظمةِ العربية للتربية والثقافة والعلوم وباللجانِ الوطنيةِ العربيةِ التي شُكِّلَتْ لتحقيق بنودِ هذا المشروع في كل قطر عربي، للعمل الجاد لتنفيذ هذا المشروعِ القوميِّ المهم.

٨- يؤكد المشاركون أنّ التعريبَ الشاملَ للعلوم والمعارف الإنسانية موضوعٌ سياسي أكاديمي، وهو ضرورةٌ قومية وحتمية نظرًا لتعددِ مصادرِ المعرفة، وتنوعِ حقولِها ومجالاتِها، وفيه إغناءٌ للغة العربية بما يمكنها من أداء دورها الحضاري والتنموي في المجالات التربوية والعلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى الجامعاتِ العامة والخاصة والجمعياتِ العلمية المدنية ذاتِ العلاقةِ **(بالتعاون مع مجامع اللغة العربية واتحاد الجامعات العربية)** وضعُ إستراتيجيةِ قوميةِ لتعريب التعليم الجامعي، وإغناءِ المكتبة العربية بالمصادرِ والمراجع، والإفادةِ مما تقدمه التقنيةُ الحديثةُ في مجال التعريب والترجمة.

٩- يقترح المشاركون تنظيمَ حملةِ توعيةٍ وطنية في كل بلدٍ عربي لتوعية المواطنين باحترام اللغة العربية، وبيانِ أهميتها في بناء الشخصية العربية، ودورِها في بناء المجتمع العربي عقديًا وفكريًا وسياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا وتربويًا وحضاريًا، ويهيب المشاركون في المؤتمر بالمؤسسات الإعلامية والتربوية والتعليمية والأكاديمية والدينية، ووزارات الثقافة والأوقاف ومجامع اللغة العربية ومؤسسات المجتمع المدني لتوحيد الجهود لتحقيق ذلك.

١٠- يؤكد المشاركون أهميةَ تفعيلِ النصوص الدستورية والقوانين الداعية إلى المحافظة على اللغة العربية، والالتزامِ بها في جميع المجالات الرسمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، وإصدارِ تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية واحترامِها وإحلالِها مكانَها اللائقَ بها في جميعِ مجالاتِ حياةِ أمتِنا العلميةِ والعمليةِ، كما هو معمولٌ به في كثيرٍ من دول العالم التي تحافظ على لغتها، ويأمل المشاركون أن تعمل السلطاتُ التنفيذية والتشريعية في الأقطار العربية على تنفيذ ذلك.

١١- يدعو المشاركون كليات الحقوق في الجامعات العربية إلى زيادة الاهتمام بمستوى اللغة العربية لدى خريجيها، وذلك من خلال تدريس مساقات متخصصة في الصياغة اللغوية القانونية.

١٢- يتوجه المشاركون إلى رؤساء الجامعات العربية العامة والخاصة لتفعيلِ التشريعاتِ التي نصت عليها قوانينُها واتخاذِ القراراتِ اللازمة لجعل اللغة العربية لغةَ التدريسِ والبحثِ العلمي في كل التخصصات الجامعية، والارتقاء بمستوى خريجيها باللغة العربية وإتقان مهاراتها اللغوية، والتأكيد على أن الاستيعاب والإبداع لا يتحققان إلا بالتدريس باللغة الأم.

١٣- يوصي المشاركون بأن تعمل أقسام اللغة العربية في الجامعات العربية على تدريس اللغويات الحاسوبية وفق النظريات اللغوية الحديثة لما لذلك من أهمية كبيرة في خدمة العربية وتيسير تعلمها وتعليمها.

١٤- يوصي المشاركون اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ومجامع اللغة العربية بزيادة العناية بصناعة المعاجم وخاصة المعاجم الإلكترونية وفق النظريات الحديثة في صناعة المعاجم لما لها من أهمية كبيرة في التعريب والترجمة وخدمة أبناء العربية.

١٥- يؤكد المشاركون أن وسائلَ الإعلام (المسموعةَ والمرئيةَ والمقروءةَ) تعد وسيلةً فاعلة في تعليم اللغة العربية وتَعَلّمِها، إذا استخدمت استخدامًا موجهًا وسليمًا، ويتوجهون إلى جميع المؤسسات الإعلامية الصحفيةِ والتلفازيةِ والفضائيةِ والإلكترونية والإذاعاتِ للعناية باللغة العربية السليمة واحترامها، والرقي بمستوى العاملين فيها في كل ما يذيعون ويبثون وينشرون ويعلنون.

١٦- يؤكد المشاركون أن تعليم اللغة الأجنبية لطلبة مرحلة ما قبل المدرسة ومرحلة الصفوف الأربعة الأولى مرفوض تربويًا لما له من آثار سلبية على الطلبة من النواحي اللغوية والاجتماعية والثقافية والحضارية والقومية والأخلاقية والقيمية، وعلى وزارات التربية والتعليم منع تدريس أي لغة أجنبية في هاتين المرحلتين.

١٧- يدعو المشاركون إلى إنشاء مركزٍ عربيٍّ مستقلٍ تَحْتَ مظلةِ اتحادِ المجامعِ اللغويةِ العلميةِ العربية، تكون مهمتُه البحثَ في مشكلاتِ اللغةِ العربية وقضاياها المختلفةِ من جميع جوانبها حسبَ مقتضياتِ العصر.

## ندوة «سبل النهوض باللغة العربية»

## ٢٠١٢م

١- يؤكد المشاركون في هذا المؤتمر أن النهوض باللغة العربية يتطلب وضع إستراتيجية وطنية وقومية لتخطيط لغوي شامل لنظامنا التعليمي والأكاديمي في مراحله المتعددة، تشارك فيه وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والثقافة والجامعات العربية ومجامع اللغة العربية ومراكز تنمية الموارد البشرية والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية والعلمية.

٢- يؤكد المشاركون في هذا المؤتمر أن للغة العربية دوراً فاعلاً مؤثراً في الحفاظ على الهوية العربية ووحدة الأمة ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، وأنها وسيلة التواصل والاتصال بين أبنائها باعتبارها أساس القومية العربية، وعنوان الشخصية العربية، وذاتيتها الثقافية، وسبيل الأمة للتوجه نحو مجتمع المعرفة والتطور الاقتصادي والثقافي مما يحتم على جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي العمل على إحلالها مكانها اللائق بها في جميع مجالات حياة أمتنا العربية العلمية والعملية.

٣- تعد اللغة العربية مكونًا أساسيًا من مكونات الأمة العربية ووحدتها، وهي حاضنة فكرها وثقافتها وحضارتها وإبداعها. ويتوجه المشاركون في هذا المؤتمر إلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على مستوى الوطن العربي للعمل على تجسيد هذه المفاهيم واقعًا ملموسًا من خلال سن التشريعات اللازمة للحفاظ عليها والاعتزاز بها واستخدامها في جميع جوانب حياة أمتنا العربية العلمية والعملية.

٤- يقدر المشاركون في المؤتمر الجهود التي بذلتها وتبذلها اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، الذي مضى عليه حتى الآن ثلاث سنوات، ويهيبون باللجنة الموقرة، أن تضاعف جهودها لتنفيذ هذا المشروع القومي لما تضمنه من بنود مهمة في تشخيص التحديات التي تواجه اللغة العربية، وتلمس سبل حلها والنهوض بها.

٥- أدى عصر العولمة إلى صراع لغوي محتدم تواجه اللغة العربية فيه تحديات داخلية وخارجية، تتجلى في مناهجها وطرائق تدريسها ووسائل تعلمها وتعليمها، وأساليب تقويمها، ورفع كفاية معلميها. وفي ضوء ذلك يتوجه المشاركون إلى جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإلى جميع مؤسسات التعليم الرسمية والخاصة في مرحلة التعليم العام ومرحلة التعليم الجامعي في الوطن العربي للعمل الجاد، والتنسيق والتعاون بينها لإعادة النظر في عناصر المنظومة التربوية والتعليمية، والإفادة من النظريات التربوية الحديثة، ونظريات علم النفس التربوي في تحديث طرائق التدريس، وتوظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في تعليم اللغة العربية وتعلمها.

٦- يتوجه المشاركون إلى وزارة التربية والتعليم ونقابة المعلمين للعمل على تأهيل المعلمين عامة في جميع مراحل التعليم تأهيلاً تربويًا وعلميًا ولغويًا كافيًا، وعقد الدورات المستمرة لإطلاعهم على الأساليب المتجددة في التعليم، وإلزامهم استخدام اللغة العربية السليمة في أثناء التدريس، وتحقيق مبدأ كل معلم هو معلم للغة العربية.

٧- التعليم مهنة كريمة وليست وظيفة عادية، وهذا يتطلب من وزارة التربية والتعليم وضع معايير تربوية وعلمية ذات مستوى عال لاختيار المعلمين عند التعيين وإخضاعهم لامتحان الكفاية اللغوية لتوفير الكفايات العلمية

والتربوية القيادية في الميدان التعليمي، وخلق بيئة تعليمية متوازنة ومستدامة، والاستمرار في توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين، حتى تغدو مهنة التعليم مطمحًا يقبل عليها المعلمون الجادون القادرون على العطاء المميز والإبداع الخلاق.

٨- يؤكد المشاركون أن التعريب بعامة والترجمة بخاصة ضرورة وطنية وقومية وحتمية علمية تقتضيهما تعدد مصادر المعرفة وتنوعها، وفيهما إغناء للغة العربية بما يمكنها من أداء دورها الحضاري والتنموي في جميع مجالات حياة أمتنا العربية، ويتوجهون إلى الجامعات الرسمية والخاصة والجمعيات العلمية والمدنية ذات العلاقة ومجامع اللغة العربية للعمل على وضع إستراتيجية وطنية وقومية متكاملة لتعريب التعليم الجامعي، وتوسيع مجال الترجمة الحاسوبية وتطوير تدريس الترجمة الفورية كمًا وكيفًا بما يستجيب للحاجات الحالية والمستقبلية لما في ذلك كله من فوائد جمة لمعرفة ما أنتجه الآخرون، وإغناء المكتبة العربية بالمصادر والمراجع، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال التعريب والترجمة، والعمل على زيادة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة (الإنترنت).

٩- يؤكد المشاركون في هذا المؤتمر التوصية التي صدرت عن مؤتمر «**اللغة العربية ووحدة الأمّة**» الذي عقده مجمع اللغة العربية الأردني عام ٢٠١١م، بشأن تنظيم حملة توعية وطنية لتوعية المواطنين باحترام اللغة العربية والاعتزاز بها، وبيان أهميتها في بناء الشخصية العربية، ودورها في بناء المجتمع العربي عقديًا وفكريًا وسياسيًا وثقافيًا وتربويًا وحضاريًا، ومعرفيًا، ويهيب المشاركون في المؤتمر بالمؤسسات الإعلامية والتربوية والتعليمية والأكاديمية والدينية ووزارة الثقافة والأوقاف ومجمع اللغة العربية الأردني ومؤسسات المجتمع المدني بضرورة توحيد الجهود لتحقيق ذلك.

١٠- الشباب هم العنصر المتجدد في حياة الأمم والشعوب، وهم مصدر التطوير والتجديد والتغيير، لما يتمتعون به من طاقات وقدرات إبداعية، وانطلاقًا من ذلك يتوجه المشاركون إلى المؤسسات الرسمية والهيئات المدنية التي تعنى برعاية الشباب من المجلس الأعلى للشباب والأندية الثقافية والرياضية وهيئة شباب كلنا الأردن والجمعيات والأحزاب لوضع البرامج اللغوية الموجهة لتعميق انتمائهم إلى لغتهم واعتزازهم بها، وحرصهم على توظيفها واستخدامها في وسائل التكنولوجيا الحديثة التي يستخدمونها من مثل الهواتف الخلوية ووسائل التواصل الاجتماعي.

١١- المدرسة حاضنة المنظومة التربوية وعمادها ومحورها الأساسي، وفيها يبدأ التعلم، وتكتسب المهارات التعليمية عامة والمهارات اللغوية خاصة، وتترعرع الطاقات الإبداعية، وتتأصل المواهب وتترسخ القيم الإنسانية، وانطلاقًا من دورها المؤثر في بناء شخصية الطالب، فإن المشاركين يتوجهون إلى وزارة التربية والتعليم للعمل على إغناء البيئة المدرسية لتؤدي دورها بفاعلية، وذلك عن طريق توفير المناهج المدرسية الجيدة، وإعداد المعلم المؤهل المدرب، وتوفير الإدارة الجيدة، فضلاً عن العناية بأساليب التقويم، وبعملية الإشراف التربوي، وإعادة النظر في التشريعات والتعليمات التربوية التي تعيق سيرورة العملية التعليمة التعليمية، وزيادة العناية والاهتمام بالأنشطة المرافقة للمنهاج، وتشجيع الطلاب على المطالعة الحرة، وتفعيل دور المكتبات المدرسية، والمشاركة في الإذاعة المدرسية والكلمات الصباحية ومجلات الحائط، وتدريب الطلاب على استخدام العربية السليمة وصولاً إلى بيئة لغوية نقية، يحاكيها الطلبة ويتمثلونها وينسجون على منوالها.

١٢- الإفادة من الوسائل التعليمية الحديثة في تطوير أساليب تدريس اللغة العربية، بالتنويع في أساليب التدريس مثل التعلم بالمشروع والتعلم

التعاوني والتعلم بأسلوب حل المشكلة والتعليم الإلكتروني. التي تركز على العمليات التي يتم بها إنتاج المعرفة وبناؤها لمساعدة الطلبة في الاكتشاف والاستقصاء والبحث عن المعلومة، وتوفر لهم فرصًا متكافئة لتطوير مهارات التفكير الناقد والإبداعي ومهارات حل المشكلات ومهارات التواصل الفعّال والإفادة من التلفاز التربوي في تقديم دروس نموذجية يفيد منها المعلمون والطلبة وأولياء الأمور لتطوير عملية تعليم اللغة العربية وتعلمها، والارتقاء بمستوى النتاجات والمخرجات اللغوية المنتظرة.

١٣- تمثل الأسرة في إغناء لغة أبنائها وتنميتها وتطويرها المدرسة الموازية للمدرسة الرسمية، ففيها ومن خلالها يتعلم الأبناء مهاراتهم اللغوية الأولية، ويوصي المشاركون وزارة التربية والتعليم وقطاع التعليم الخاص بالعمل على توسيع قاعدة إشراك الأهل في تنمية مهارات اللغة العربية لدى أبنائهم، وتوفير الفرص التي تتيح لهم استخدام اللغة العربية السليمة في مواقف حية وطبيعية، وتقديم البرامج اللازمة المعينة لهم وإرشادهم إلى نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال مناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها، لتطوير مدخلات تعليم اللغة العربية وعملياتها ومخرجاتها، وتوثيق العلاقة بين إدارة المدرسة والمعلمين ومجالس أولياء الأمور والبيت لتحقيق هذه الغاية.

١٤- إن العلاقة الوثيقة بين اللغة العربية والعقيدة الإسلامية تملي على كل مسلم تعلم العربية وإتقان مهاراتها، ويؤكد هذا قول ابن تيمية: «لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان، وصارت معرفته من الدِّين». ويمكن أن يستثمر هذا التوجه، وأن يستنهض الوازع الديني لدى المسلمين، وعندما يقتنع المسلم أنه مطالب بتعلم اللغة العربية،

وأنَّ اللحن فيها ضلالة، عندها سيقبل على تعلمها تعلمًا ذاتيًا، وإتقان مهاراتها. ومن هذا المنطلق يتوجه المشاركون إلى وزارات الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومؤسساتها والهيئات والمنظمات الإسلامية للعمل على تحقيق ذلك من خلال تقديم برامج توعية لغوية عبر مديريات الوعظ والإرشاد ومنابر المساجد والدروس الدينية، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.

١٥- يؤكد المشاركون دور وسائل الإعلام (المسموعة والمرئية والمقروءة) ووسائل التواصل الاجتماعي في تعليم العربية وتعلمها وبيان أهميتها في بناء الفرد والمجتمع، إذا استخدمت استخدامًا موجهًا وسليمًا، ويتوجهون إلى القائمين على هذه المؤسسات الإعلامية: الصحفية والتلفازية والفضائية والإلكترونية والإذاعات أن يعملوا على العناية باللغة العربية السليمة واحترامها، والرقي بمستوى العاملين فيها في كل ما يذيعون ويبثون وينشرون ويعلنون.

١٦- يقدر المشاركون في المؤتمر الجهود الطيبة التي تبذلها النقابات المهنية عامة ونقابة الأطباء والمهندسين خاصة لخدمة اللغة العربية في مجال تعريب العلوم الصحية والمهن الهندسية، ويأملون أن تعمل هذه النقابات بالتعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني وأقسام اللغة العربية في الجامعات الأردنية على عقد دورات مستمرة للمنتسبين لهذه النقابات لرفع مستوى أدائهم باللغة العربية، والحرص على استخدامها الاستخدام السليم في جميع مجالات عمل نقاباتهم، وعقد شراكات بينهم وبين المجمع لتنفيذ مشروعات تعريب المصطلحات الأجنبية وترجمة الكتب الأمهات في مجالات تخصصاتهم، والتنسيق مع الجامعات الأردنية لوضع البرامج والخطط اللغوية الكفيلة برفع مستوى خريجي هذه المهن باللغة العربية وإتقان مهاراتها.

١٧- تُمثل مرحلة التعليم الجامعي مرحلة التكوين العلمي واللغوي وبناء شخصية الفرد وتأهيله تأهيلاً يمكن من المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وتعزيز الانتماء إلى أمته، والحرص على مكوناتها الأساسية؛ ولأهمية هذه المرحلة فإن المشاركين يتوجهون إلى رؤساء الجامعات الرسمية والخاصة لاتخاذ القرارات اللازمة لجعل اللغة العربية لغة التدريس والبحث العلمي في كل التخصصات والارتقاء بمستوى الأداء اللغوي لدى الخريجين عامة وطلبة أقسام اللغة العربية خاصة، والالتزام بالتشريعات التي نص عليها قانون الجامعات الأردنية فيما يخص لغة التدريس، وهي اللغة العربية، وإعادة النظر في خطط أقسام اللغة العربية لزيادة عدد الساعات المعتمدة لمواد التخصص الإجبارية، وتوجيه رسائل الماجستير والدكتوراه في أقسام اللغة العربية إلى دراسة ما تواجهه اللغة العربية من مشكلات لغوية داخلية وخارجية، وإعادة النظر في المستويات اللغوية ومادة اللغة العربية التي يدرسها طلبة الجامعات في جميع الكليات بما ينسجم والأهداف المرجوة منها.

١٨- يوصي المشاركون بأن تعمل دور النشر على إعداد ميثاق شرف بالتنسيق مع اتحاد الناشرين العرب تلتزمه دور النشر، وتتعهد فيه بخدمة اللغة العربية والمحافظة عليها، والامتناع عن نشر ما يكتب بالعامية، والحرص على سلامة اللغة فيما تنشره من الكتب، وتوثيق العلاقة بين دور النشر والجهات المهتمة بخدمة اللغة العربية لإنجاز مشروعات حية في سلاسل متنوعة تقرب العربية من أبنائها وتحببهم بها، واتخاذ أساليب متنوعة تسهم في نشر القراءة بين الناس، وجعلها عادة متأصلة في النفوس.

## ندوة «لغة الخطاب في العصر الحديث : المشكلة والحلّ»

## ٢١٠٣م

١- يؤكد المشاركون في هذا المؤتمر أن النهوضَ بلغة الخطاب العربي يتطلبُ وضعَ إستراتيجية وطنية وقومية لتخطيط لغوي شامل لنظامنا التعليمي والأكاديمي والثقافي والإعلامي والاجتماعي، تشارك فيه وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والثقافة والجامعاتُ العربية ومجامعُ اللغة العربية ومراكز تنمية الموارد البشرية والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية والعلمية.

٢- مصطلح الخطاب في موروثنا الثقافي بحاجة إلى دراسات استقصائية وَفْقَ رؤيةٍ تاريخية تعملُ على تتبع ظهور المصطلح وترصدُ تحولاتهِ في الميادينِ المعرفية المختلفة.

٣- دعوة الجامعات والمجامع إلى الاهتمام بالبحث العلمي بصورة عامة، وإلى توجيهه نحو لغة الخطاب في شتى المجالات لأنه الطريق إلى رسم منهاج تربوي منظم للإفادة من شتى مناهج البحث اللغوي القائمة.

٤- توجيه الجامعات الأردنية العامة والخاصة والمؤسسات الثقافية إلى تزويد مكتباتها العامة بكل المراجع والمؤلفات المتخصصة في موضوع الدراسات اللسانية الحديثة بكل فروعها.

٥- وضع الخطوط العريضة لسياسة منظمة عند وضع خطط الدراسة اللازمة في الجامعات الأردنية كلها حتى تتجه الجهود المتعددة لتحقيق الأهداف المرسومة.

٦- الالتزامُ باللغة الفصيحة والتعبير بها باللسانِ والقلمِ في مجالات القول

كلها هو الحلَّ الأمثلُ والاتجاه الصحيح لتوجيه لغة الخطاب المعاصر لتحقيق الأهداف القومية المرجوّة.

٧- توحيد الجهود في المؤسسات التعليمية والتربوية، ووسائل الاتصال والإعلام للاهتمام باللغة العربية، وإعداد البرامج الهادفة لزرع محبة اللغة في نفوس الأفراد، حتى يصبح الاهتمام بها منهاجًا وعقيدة لدى كل الناس.

٨- الدعوة إلى نشر مفاهيم الدراسات اللغوية المعاصرة، كالسياق والخطاب والمناهج اللسانية المتعددة منذ مرحلة البكالوريوس، في خطط منظمة، تعد تهيئة للتخصص في هذه العلوم في الدراسات العليا.

٩- إعادة النظر في الخطط الدراسية في المواد المختلفة كالبلاغة، واللغة، والنحو، والفن، والدراسات الإسلامية والشرعية، والإعلام، والسياسة وغيرها؛ لأن جامعاتنا بحاجة إلى التدقيق في وضع الخطط الدراسية وفق المفاهيم المتطورة للمنهاج التربوي.

١٠- يؤكد المشاركون أن حركة الخطاب النقدي الأدبي العربي المعاصر بحاجة إلى عقد مؤتمرات عدة، وتنظيم لقاءات متخصصة على مختلف المستويات للعمل على وجود فكر أدبي نقدي منهجي يواكب الحركة الأدبية والمذاهب النقدية السائدة، ويعمل على إعادة النظر بالمنجز العلمي المتصل بهذا الموضوع.

١١- حث الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة على مراجعة المادة المقدمة من خلالها وتدقيقها لغويًا، خاصة شريطَ الأخبار الذي يكون مرافقًا للمادة الإعلامية. وإدراك أهمية تقديم البرامج الوثائقية بأسلوب أدبي مشوق.

١٢- يؤكد المشاركون أن وسائلَ الإعلام (المسموعةَ والمرئيةَ والمقروءةَ) تعد

وسيلةً فاعلة في تعليم اللغة العربية وتَعَلُّمِها، إذا استخدمت استخدامًا موجهًا وسليمًا، ويتوجهون إلى جميع المؤسسات الإعلامية الصحفيةِ والتلفازيةِ والفضائيةِ والإلكترونية والإذاعاتِ للعناية باللغة العربية السليمة واحترامها، والارتقاء بمستوى الاستخدام اللغوي للعاملين فيها في كل ما يذيعون ويبثون ويعقدونه في ندوات علمية، واجتماعية وسياسية وغيرها.

١٣- دعوة وسائل الإعلام إلى الإسهام الفاعل في الارتقاء بلغة الخطاب من خلال اللجوء إلى التعبيرات المباشرة السهلة. والاهتمام بإثراء مفردات اللغة العربية بما يستجد يوميًا من خلال المعالجات الإعلامية سواء في عملية التعريب أو الترجمة السريعة للأخبار. والحرص على تقديم التقارير المرافقة للنشرات الإخبارية بلغة عربية فصيحة.

١٤- الاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي ذات الأثر الفعال في الطبقات الاجتماعية حتى تعمل على تقديم صورة مشرقة للغة، ونشرها بالأداء الحسن والاستخدام اللغوي السليم.

١٥- العمل على تأسيس حلقة بحث وتحليل نشيطةٍ فاعلةٍ من لغويين واجتماعيين ونفسانيين، متخصصين في العربية والإنجليزية يعملون على استقراء الخطاب بكل أشكاله: الإعلامي المرئي والمسموع، والأدبي والسياسي... لاستخلاص ما يجري في العالم عمومًا وفي عالمنا العربي، واستكناه ما يترتب عليه من نتائج ومن رسم لمستقبل اللغة، وتزويد الدولة بهذا الاستقراء لأخذ ذلك بعين الاعتبار للتخطيط الاستراتيجي للتعليم والتربية اللغوية المفيدة.

١٦- ضرورة رفع شأن اللغة وتنميتها في الخطاب الثقافي، من خلال بناء سياسة لغوية قادرة على جعل اللغة هي العنصر الأول في النسج الثقافي

والاجتماعي والسياسي والعلمي لدى كل المتعاملين باللغة، والعمل على تقديم اللغة بصورة حيّة مشرقة تتلاءم وقدرات اللغة المعروفة.

١٧- الحث على تأليف المعاجم المتخصصة بالحقول المعرفية المختلفة لألفاظ الخطاب الفني ومصطلحاته.

١٨- يدعو المشاركون إلى مراجعة شاملة للغة الخطاب الدعوي المعاصر وتحديد جوانب القصور والنقص التي تعتريه، والنظر في كيفية تجاوز ذلك كله حتى يكون الخطاب الدعوي المعاصر قادرا على تحقيق أهدافه في إصلاح الفرد والمجتمع والأمة ، وفي نشر الخير للإنسانية جميعها .

١٩- الخطاب السياسي العربي ذو أهمية كبيرة في دعم اللغة وتقديمها للناس وذلك بالحرص على استخدامها، والاعتزاز بها، والإفادة من التجارب التاريخية في اهتمام الأفراد والمسؤولين بها.

٢٠- الترجمة رافد مهم من روافد المعرفة الإنسانية، وعلى وزارة الثقافة والجامعات الرسمية والخاصة ومجمع اللغة العربية الأردني والجمعيات الأردنية ذات العلاقة التعاونُ والتنسيقُ لوضع إستراتيجية وطنية متكاملة لبرنامج وطني للترجمة من العربية وإليها لما في ذلك من إغناءٍ للغة العربية، وتيسيرِ سبل الإفادة مما ينتجه الآخرون في حقول المعرفة المتعددة.

٢١- إعداد دراسات علمية، وتوجيه الباحثين إليها، في موضوع الخطاب القرآني، وأثره الكبير في رفع شأن اللغة، حتى غدت لغةَ الخطاب الأولى في كل مجالات القول والعمل في العصور الإسلامية الأولى، ورسم السبيل الأمثل من أجل إعادة مجد اللغة العربية وعودتها للقيام بدورها الفعال؛ إذ إن تقدم اللغة هو عنوان حياة الأمة وعزتها.

## ندوة : «دراسات أنجزتها اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»

## ٢١٠٤

### أولاً : التوصيات العامة

١- تعد اللغة العربية السليمة الركيزة الأساسية لوحدة الأمة العربية، ولأمنها القومي، وتحديد هويتها، وبناء فكرها وحضارتها، وعلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الأردن أن تعمل على تجسيد هذه المفاهيم واقعًا ملموسًا في جميع مجالات الحياة العلمية والعملية. ولذا فإن الواجب القومي يملي على هذه السلطات إصدار قانون للغة العربية، والعمل على تطبيق النصوص الدستورية والقوانين الناظمة للمحافظة على اللغة العربية، والالتزام بها في جميع المجالات الرسمية والتعليمية والأكاديمية والثقافية والاجتماعية لرد الاعتبار لهذه اللغة واحترامها وإحلالها مكانها اللائق بها، أسوة بما هو معمول به في كثير من دول العالم.

٢- تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر تحديات خارجية وتحديات داخلية وهذا يتطلب وضع سياسة لغوية قومية وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها عن طريق برامج قومية ووطنية، تعالج قضاياها المعاصرة ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في الوطن العربي في مراحله المتعددة، ووفق ما نصت عليه بنود مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تعمل اللجان الوطنية على مستوى الوطن العربي على تحقيقه وإنجازه،

وإخراجه إلى حيز الوجود والتنفيذ، على أن تشارك في ذلك كله جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارات التربية والتعليم ووزارات الثقافة ومجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية في الجامعات الرسمية والخاصة، ومراكز تنمية الموارد البشرية، والمؤسسات الإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية والعلمية.

٣- تواجه اللغة العربية حملة ظالمة تحاول الحطّ من طاقاتها وإمكاناتها وقدراتها اللغوية في التعبير عما يجدّ من متطلبات في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يتطلب تنظيم حملة توعية وطنية في كل بلد عربي لتوعية المواطنين باحترام اللغة العربية، وبيان أهميتها في بناء الشخصية العربية، ودورها في بناء المجتمع العربي عقديًا وفكريًا وسياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا وتربويًا وحضاريًا، تقوم بها وزارات الثقافة ووزارات الأوقاف، والمؤسسات الإعلامية، ومجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٤- النهوض باللغة العربية يحتاج إلى وضع إستراتيجية لتخطيط لغوي شامل لنظامنا التعليمي، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في عناصر المنظومة التربوية في مرحلة التعليم العام، إذ إنها تشكل الأساس الذي يبنى عليه اكتساب المهارات اللغوية لدى المتعلمين. وعلى وزارة التربية والتعليم أن تعمل على تطوير المناهج التعليمية والكتب المدرسية على أسس نفسية وفنية واستراتيجيات تعليمية معتمدة، في الكتب التعليمية العالمية. ووضع معايير تربوية وعلمية ذات مستوى رفيع لاختيار المعلمين عند التعيين، وتأهيلهم في جميع مراحل التعليم تأهيلاً تربويًا وعلميًا ولغويًا كافيًا. والإفادة من النظريات التربوية الحديثة ونظريات علم النفس اللغوي في تعليم اللغات، وتحديث طرائق التدريس، والاهتمام بعملية

الإشراف التربوي وأساليب التقويم والأنشطة المرافقة للمنهاج، وإعادة النظر في التشريعات والتعليمات التربوية التي تأكّد أثرها السلبي على العملية التعليمية وبخاصة المتعلقة بالنجاح والرسوب، والنجاح التلقائي. ووضع معايير دقيقة لقياس مستوى مخرجات تعليم اللغة العربية وتعلمها في المرحلتين الأساسية والثانوية.

٥- أن تلتزم المؤسسات والشركات الكبرى الرسمية وغير الرسميّة باللغة العربية لغة للتعامل في المجالات المختلفة وبخاصة العلاقات التجارية فيها، على أن يكون استعمال غيرها خاضعًا للضرورة القصوى التي تفرضها العلاقات الدولية، وأن يكون كل ذلك نابعًا من قدرة اللغة العربية على الوفاء بكل ما يريده المواطن، وأن ذلك يكون مبعث عزته وفخره واعتزازه بلغته وثقته بها.

٦- إنشاء «**مؤسسة للترجمة على مستوى الوطن العربي تكون مهمتها نقل جميع العلوم والفنون والتقنيات الحديثة إلى اللغة العربية، بحيث يترجم العلم**» من حيث هو علم، وليس اختيار كتابٍ من هنا وكتابٍ من هناك، وتكون هذه المؤسسة العربية على غرار المؤسسة اليابانية أو الصينية بل والروسية والأمريكية والألمانية ... ويكون عملها مستمرًا لترجمة البحوث العلمية التي تظهر في أشهر الدوريات العلمية العالمية، باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية ... حتى تكون الترجمة إلى العربية، سائغة وميسورة بين أيدي الباحثين والدارسين العرب في خلال شهرٍ واحد.

٧- إنشاء مرصد لغوي عربي ودعمه بالأجهزة والتقنيات الحديثة، وبالكوادر العلمية، والفنية المتخصصة، من أجل وضع المصطلحات العلمية والتقنية والحضارية الحديثة، وتعريبها وتوحيدها والعمل على إشاعتها

في الاستعمال في مختلف المجالات، في القطر العربي الواحد وفي جميع الأقطار العربية بالتنسيق مع المجامع اللغوية العربية واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية واللجان الوطنية للنهوض باللغة العربية.

٨- إنشاء مؤسسة على مستوى الوطن العربي، تكون مهمتها تحقيق التراث العربي في جميع مجالاته العلمية والفكرية والأدبية واللغوية ... إلخ، وبالتنسيق مع المؤسسات الخاصة والعامة في الوطن العربي. إذ لا يمكن لأمة من الأمم أن تبدأ نهضة علمية أصيلة مبدعة، بينما معظم تراثها العلمي والفكري ما زال مخطوطًا تائهًا في السراديب أو على الرفوف.

٩- العمل على وضع معجم شاملٍ تدخل فيه الكلمات التي جدَّت منذ وضع آخر قاموس عربي معتمد. مع بيان أصول الكلمات الأجنبية.

١٠- العملِ على وضعِ قاموسٍ تاريخيٍّ على غرار قاموس أوكْسْفُرْد الكبير يستقصي تطوُّرَ معاني المفردات.

١١- تخصيص أرقام هواتف خاصة للاستشارة اللغوية تتولى أمرها جهة مختصة في هذا المجال مثل: مجمع اللغة العربية الأردني، وأقسام اللغة العربية في الجامعات الرسمية.

١٢- المضي قدمًا في تعريب التعليم والسير بخطى جادة نحو بناء مجتمع معرفة باللغة العربية؛ بما يقتضيه ذلك من تأسيس بنى تحتية تقنية تقوم على بيئة تقنية عربية خالصة.

**ثانيًا: التوصيات الخاصة:**

١- أن تقوم وزارة الإعلام أو ما يقوم بعملها من مسميّات أخرى كمجلس الإعلام وغيره، بوضع تشريع ينظم العمل في هذه المؤسسات من حيث استخدام اللغة العربية السليمة والحرص على نشرها وتقديم صورتها

المشرقة للناس، حتى تكون اللغة العربية السليمة لغة المذيعين والمذيعات ولغة الأحاديث والندوات والحوار والمناظرات والمسلسلات والتمثيليات والإعلان ونشرات الأخبار والبرامج الثقافية.

٢- تعيين الأكفاء المختصين باللغة في أعمال تحرير الأخبار والبرامج الثقافية والعلمية والتعليمية، وإذاعتها، وتقديمها للمشاهدين والقراء.

٣- تعيين مراقبين لغويين مختصين لمراجعة البرامج المختلفة، ونشرات الأخبار، ومواد البرامج الإذاعية، والصحف والمدوّنات وكل ما يتعلق باللغة، والحرص على تجنب الأغلاط اللغوية بكافّة أنواعها، مثل ما ورد في هذا التقرير من أمثلة واقعية.

٤- إضافة مساقات اللغة العربية الأساسية إلى مناهج كليات الإعلام، فالإعلامي الذي يتقن المهارات الإعلامية فقط، يكون غير قادر على نقل رسالته للناس إذا لم يكن يمتلك ناصية اللغة، فالتمكين اللغوي هو تمكين إعلامي أيضًا.

٥- اشتراط وجود وظيفة مدقق لغوي في بعض المؤسسات الإعلامية، مثل القنوات الفضائية قبل منحها ترخيص البث من الأردن، لضمان سلامة اللغة العربية في الإعلانات المكتوبة، وشريط الأخبار.

٦- عقد دورات تدريبية وتعليمية للمذيعين والمذيعات ومقدمي البرامج المتنوعة تختص بالمهارات الأساسيّة في اللغة، كالاستماع والتعبير والكتابة والإلقاء...

٧- وضع تشريع ينظم قواعد الإعلان العام في الصحف والمجلات، وطريقة ترقيم الشوارع والأحياء، وكتابة اللافتات، وأسماء المحلات التجارية، حتى تؤلف تلك الإعلانات واللافتات نسقًا منظمًا يبرز جمال اللغة العربية وكفايتها في التعبير عن كل ما يريده المواطن من أهداف إعلاناته أو اللافتات التي يقصد بها الإعلان عن مشروعه التجاري.

٨- الانتشار السريع وغير المسبوق لأثر وسائل الإعلام في الحياة المعاصرة يقتضي انتهاج مقاربة مدروسة لمواكبة هذه المتغيرات على صعيد تعامل وسائل الإعلام مع اللغة العربية.

٩- بذل جهود كبيرة في تلمس واقع اللغة العربية في وسائل الإعلام الرقمية الجديدة، فهذه الوسائل في حالة صعود وانتشار، وهي التي تشكل عقول الشباب وتؤثر على توجهاتهم.

١٠- أن تكون لمجامع اللغة العربية صفحات على وسائل الاتصال الجديدة لمخاطبة الشباب والتواصل معهم وتنبيههم إلى الأخطاء الشائعة عند تناول الناس للغة الفصيحة في هذا الزمن.

١١- تطوير طرائق تدريس اللغة العربية عبر وسائل الإعلام لتفيد من الإمكانات الهائلة الجديدة في عالم الإعلام والاتصال.

١٢- العمل على تطوير امتحان الكفاية اللغوية باللغة العربية، ووضع بنك من الأسئلة التي يمكن استخدامُها لوضع صيغٍ جديدة من هذه الامتحانات كلَّما دعت الحاجة.

١٣- العملِ على تطوير المادَّة العلمية لتعليم اللغة العربيَّة للناطقين بغيرها وامتحانات الكفاية الخاصَّة بها.

١٤- أن تضع السلطة القضائية شرطًا أساسيًا عند تعيين من يقومون بكتابة قرارات المحاكم ومحاضر الجلسات وهو أن يخضعوا لامتحان كفاية لغوية، وأن لا يقل مستوى نجاحهم عن جيد جدًا.

١٥- أن يكون إتقان مهارات اللغة العربية شرطًا أساسيًا عند تعيين قضاة المحاكم.

١٦- أن يكون إتقان مهارات اللغة العربية شرطًا أساسيًا في مشروعات التخرج

ومزاولة مهنة المحاماة، وأن يلتزم المحامون بتقديم مرافعاتهم بلغة عربية سليمة.

١٧- تعيين محررين لغويين لمراجعة ما يصدر عن المحاكم من قرارات مراجعة لغوية دقيقة؛ لضمان سلامتها اللغوية والإملائية والترقيمية، وصياغتها القانونية.

١٨- أن تكلف السلطة القضائية لغويين مشهورين، ومشرعين متمرسين مراجعة القوانين التي تعتمدها حاليًا، مثل: القانون المدني، والقانون الجزائي، والقانون الإداري، وغيرها، مراجعة لغوية تخلصها مما وقع فيها من أخطاء لغوية، لتكون مرجعية قانونية ولغوية للعاملين في مهنة القضاء، ولتكون نصوصها قدوة تحتذى في الصياغة القانونية؛ وأن تحرص على ألّا يصدر عنها أي قانون إلا بعد تدقيقه لغويًا.

١٩- أن تعمل اللجنة الوطنية على تأليف كتاب في العربية يكون مرجعًا للعاملين في السلطة القضائية، وأن يوضع على الشابكة (الإنترنت) ليعود إليه العاملون في السلطة القضائية وغيرهم ليفيدوا منه في تصويب ما يعتقدون أنه خطأ لغوي أو إملائي أو ترقيمي أو دلالي في أي وقت يحتاجون إليه وقت عملهم أو خارج أوقات عملهم.

٢٠- أن تلتزم مجلة نقابة المحامين بتدقيق جميع ما تنشره تدقيقًا لغويًا سليمًا، وأن تُعيِّن محررًا لغويًا متمرسًا لتحقيق ذلك، ولصياغة ما يحتاج إلى صياغة سليمة من القرارات والبحوث التي تنشرها.

٢١- أن تلتزم المواقع الإلكترونية التي تعنى بنشر ما يصدر عن السلطة القضائية من قوانين أو قرارات أو أحكام باللغة العربية السليمة في كلّ ما تنشره، وأن تعمل على تعيين محررين متمرسين لتحقيق ذلك.

٢٢- أن تعيد كليات الحقوق بالجامعات الأردنية النظر في خططها الدراسية بما يتناسب وحاجات الطلبة إلى رفع مستواهم اللغوي وإتقان المهارات الأساسية للغة العربية من خلال تضمين هذه الخطط مادة اللغة العربية في جميع سنوات دراسة الحقوق، وأن تركز فيها على الصياغة القانونية، وتدريب الطلبة عليها، ومساعدتهم في تقديم نماذج ذات مستوى لغوي عال في جميع مستويات دراسة الحقوق (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) وأن يتعاون في صياغة هذه التدريبات مشرعون وقضاة ممن لهم خبرة طويلة في القضاء، ولغويون ممن تتوافر فيهم القدرة العالية في اللغة العربية ومهاراتها.

٢٣- أن تجري كليات الحقوق في الجامعات الأردنية امتحان كفاية لغوية للطلبة الجدد في كل عام دراسي لمعرفة مستواهم اللغوي، وللتأكد من قدرتهم على الكتابة الصحيحة، ومعرفة مستوى خطوطهم، وأن تعمل على وضع مساق للطلبة الذين لم يحققوا النجاح لتدارك ضعفهم، ورفع سويتهم اللغوية.

٢٤- أن تعمل كليات الحقوق بالجامعات الأردنية على جعل إتقان المهارات اللغوية شرطًا أساسيًا في تخرج الطلبة في المستويات الثلاثة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه).

٢٥- أن تعمل كليات الحقوق بالجامعات الأردنية على نشر الوعي اللغوي بين طلبتها، وبيان دور اللغة العربية وأهميتها في بناء شخصية الفرد والمجتمع، ودورها الرئيس في رفع مستوى مهنية عمل خريجيها في السلطة القضائية أو في ممارسة مهنة المحاماة، وبيان العلاقة التلازمية بين تخصص الحقوق واللغة العربية.

٢٦- أن يلتزم أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق وفي الكليات الجامعية

الأخرى باللغة العربية السليمة في محاضراتهم، وفي منشوراتهم؛ أي بحوثهم ومؤلفاتهم.

٢٧- أن يحرص أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق على تصويب ما يرد في أوراق امتحانات الطلبة من أخطاء لغوية وإملائية وترقيمية، وتوجيههم باستمرار للعناية بلغتهم، وأن يحاسب الطالب على أخطائه عند تقدير علامته في الامتحان أو أوراق العمل أو التقارير التي تطلب منه.

٢٨- ألا تقبل أي رسالة ماجستير أو دكتوراه، وألا تجاز للمناقشة إلا بعد التأكد من أنها خالية من أي عيب لغوي أو أسلوبي.

٢٩- أن يتوخى أعضاء هيئة التدريس في اختيار المصادر والمراجع للطلبة خلوها من الأخطاء اللغوية، وأن تكون صياغتها القانونية عالية؛ ليحاكيها الطلبة، ولتكون لهم دليلاً ومرشدًا وهاديًا لرفع مستواهم اللغوي.

٣٠- تصميم مواقع خاصة باللغة العربية تهدف إلى تقديم الاستشارات اللغوية، وحلّ المشكلات التي تواجه مستخدمي اللغة العربية في الحاسوب والهاتف المحمول.

٣١- زيادة الإنفاق على مشروعات البحث العلمي والتقني القاصدة إلى تعريب التقنيات وبنائها باللغة العربية ولاسيما ما تعلق بالترجمة الآلية وبناء الذخائر النصية، إلخ.

٣٢- تأسيس بنية اتصالات تحتية متينة يمكن الاعتماد عليها في توسيع برامج التعلم والتعليم الإلكتروني التي تدعم اللغة العربية الفصحى. ولاشك أن التوسع في استعمال العربية الفصحى وسيلة تعلم وتواصل يومية

سينعكس انعكاسًا ظاهرًا على مستوى الكفاية اللغوية للطلبة، وسينعكس على نفسياتهم؛ إذ ستخلق فيهم شعورًا حقيقيًا بأن العربية لغة علم ولغةٌ معاصرة ومتطورة.

٣٣- افتتاح أقسام خاصة في اللسانيات الحاسوبية تقوم على تضافر جهود اللسانيين والحاسوبيين، تمنح درجات جامعية، وتسهم في تقديم مشروعات بحثية مبتكرة تقترح حلولاً لمشكلات معالجة اللغة العربية وحوسبتها.

٣٤- تأسيس مركز بحوث لغوية حاسوبية ينسِّق مع مثيلاته في الدول العربية الأخرى، لدراسة قضايا اللغة العربية السليمة في بناء الأجهزة الحاسوبية وفق خصائص اللغة العربية، ومن أهمها قضية كتابة اللغة العربية السليمة مشكولةً شكلاً تامًا في كل ما يُنشر ويُطبع من كتب علمية وأدبية وفنية وتقنية، وفي الصحف والمجلات وجميع النشرات والإعلانات، وتقديم الحلول الصحيحة والمناسبة بحيث تكون الكتابة العربية متّصلة من الماضي إلى الحاضر وإلى المستقبل. فالشكل جزء أساسي من الكلمة العربية، ونحن عندما نقرأ ما يُنشر في الوقت الحاضر دون شكل، إنما نستعمل نصف الرموز العربية وأما النصف الآخر فيما يتعلق بالشكل (الفتحة، الضمة، الكسرة، السكون، الشَّدَّة، التنوين) إنما يكون مُغيَّبًا ويعتمد على وجوده في ذاكرة القارئ، وهذا ما يؤدي إلى الأخطاء في القراءة والكتابة، ويفسِّر ظاهرة الضَّعف التي يعاني منها المتعلم العربي بل وكثير من المثقفين والمتخصصين العرب.

٣٥- إنتاج برامج تثقيفية للأطفال تقوم على محاكاة افتراضية لحالات التواصل باللغة العربية الفصحى، قد تكون على شكل ألعاب على الحاسوب، أو قصص مصورة وتفاعلية على الشابكة والهاتف المحمول.

٣٦- إنتاج برامج تثقيفية للأطفال تقوم على محاكاة افتراضية لحالات التواصل باللغة العربية الفصحى، قد تكون على شكل ألعاب على الحاسوب، أو قصص مصورة وتفاعلية على الشابكة والهاتف المحمول.